Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

From the Justice of Modernity to Environmental Justice: Transformations of Philosophy in the Age of Crises

Hijran Abdulilah Ahmed
Department of Philosophy /College of Arts / University of Mosul/Mosul - Iraq

Khalid Abdullah Humaid
Department of Philosophy /College of Arts University of Mosul/ Mosul - Iraq

Article Information

Article History:
Received Oct,28 , 2025
Revised Nov,29 .2025
Accepted Dec,07, 2025
Available Online , Feb. 1, 2026

Keywords:
Thomas Hobbes Jean
Jacques Rousseau
Immanuel Kant
Environmental Justice
Ecological Justice

Correspondenc:
Hijran Abdulilah Ahmed
hijran.abd.a@uomosul.edu.iq

Abstract

Professional knowledge and institutional experience alone are no longer sufficient in light of modern technologies. Institutions and organizations that rely on new mechanisms in their operations, systems, and management policies are now keeping pace with the developments in the knowledge economy, digital technology, and information technology. These technologies represent an entry point towards modernization and development of the infrastructure of institutions in general, and social welfare institutions in particular, which target specific segments of society with their needs. This is achieved by improving the quality of social services to keep pace with developments and modernization in advanced societies. Artificial intelligence offers tremendous opportunities for social welfare institutions if implemented within them, improving services provided to vulnerable and marginalized groups and enhancing their capabilities and efficiency. This is all achieved through data analysis to identify their needs and requirements for living well, like other members of society. Social welfare institutions must adopt artificial intelligence cautiously and ensure transparency and accountability in its use. Therefore, this study aims to achieve specific objectives and link the use of artificial intelligence in social welfare institutions.

DOI: ----------, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من عدالة الحداثة الى عدالة البيئة: تحولات الفلسفة في عصر الأزمات

هجران عبد الإله أحمد* **خالد عبدالله حميد****

المستخلص:

تعّد العدالة من أبرز المفاهيم الفلسفية والاجتماعية التي شكلت الوعي الإنساني عبر العصور، وكان الحضور الأبرز لها في عصر الحداثة الفلسفية بعد أن أصبح الإنسان محوراً للحدث الفلسفي وخرج من عباءة التصورات الدينية، وارتمى بأحضان العدالة القانونية

* قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة الموصل/ الموصل - العراق.
** قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة الموصل/ الموصل - العراق.

والأخلاقية مع توماس هوبز، مروراً بالعقد الاجتماعي عند جان جاك روسو، ووصولاً إلى طابع الواجب الأخلاقي الكوني عند ايمانويل كانط. لقد كشف تطور مفهوم العدالة عن انتقال تدريجي في محور الاهتمام بالعلاقات بين البشر إلى اعتبار العلاقة بين الإنسان والطبيعة محوراً أساسياً للعدالة، مما أفرز مفاهيم العدالة البيئية والإيكولوجية التي تشمل ثلاثة مستويات هي العدالة التوزيعية والإجرائية والأنطولوجية.

ارتكزت العدالة البيئية على عدة مبادئ أساسية وحددت قصديتها بتوزيع المنافع والأعباء البيئية بشكل عادل، وضمان المشاركة المتكافئة في صنع القرار، والاعتراف بوجود علاقة كونية للكائنات الطبيعية في الوجود والاستمرار والازدهار. أما العدالة الإيكولوجية، فتتجاوز ذلك لتؤكد على حقوق الطبيعة نفسها، وتدعو إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والعالم الطبيعي على أساس التوازن الكوني والاحترام المتبادل. بهذا المعنى، تمثل العدالة البيئية والإيكولوجية امتداداً فلسفياً لمفهوم العدالة الكونية، وترسخ مسؤولية الإنسان الأخلاقية تجاه كل الكائنات، مؤطرة بفلسفة شمولية تجمع بين الأخلاق والسياسة والبيئة والتنمية المستدامة.

خطة البحث: قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة: المبحث الأول تناول الجذور الفلسفية الحداثوية للعدالة البيئية والذي انقسم الى ثلاثة مقاصد هي: العدالة في فلسفة هوبز: من قانون الطبيعة إلى سلطة الدولة المدنية، المقصد الثاني: مرتكزات العدالة عند روسو: من الرأفة الطبيعية إلى الإرادة العامة، والمقصد الثالث: كانط والعدالة الكونية: أسس الواجب الأخلاقي ودلالاته في العدالة البيئية المعاصرة. اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان: العدالة البيئية والإيكولوجية: نحو إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والطبيعة، اما المبحث الأخير.

منهجية البحث: استخدم الباحث منهج التحليل الفلسفي من اجل فهم المفاهيم الأساسية للبحث مثل (العدالة، العدالة في الفلسفة الحديثة، العدالة البيئية)، والمنهج التاريخي الذي تتبع التحولات الفكرية للعدالة وربطها بالسياق البيئي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: توماس هوبز، جان جاك روسو، إيمانويل كانط، العدالة البيئية، العدالة الإيكولوجية.

المقدمة:

كانت ولازالت فكرة العدالة حاضرةً على الدوام في الوعي الإنساني والمجتمعي، وعدت الفضيلة الاجتماعية الأكثر طلباً على مر العصور، وما النداءات المتكررة لتحقيق العدالة في كل زمان ومكان الا دليلاً على استمرار وجود اختلالات ومظالم في مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية، فالمطالبة بتحقيق العدالة وتصحيح مسارها بشكل مستمر بما يتوافق مع احتياجات كل عصر يكشف عن وجود شكاوى وقضايا يجب معالجتها باستمرار وهو ما يؤكد ان العدالة ستبقى ظاهرة تاريخية الحضور، ومهمة إنسانية وفكرية ملحة عبر العصور.

لقد أفضت الصيرورة التاريخية والتحولات المستمرة للعدالة عبر العصور إلى تبلور مفاهيم متغايرة ومتعددة تبعاً لخصوصيات كل حقبة، إذ كانت العدالة تستجيب في كل مرة للأسئلة الوجودية للإنسان بما ينسجم مع الواقع الاجتماعي والفكري، فارتسمت ملامحها وفق الرؤية الفلسفية والثقافية التي طبعت روح العصر.

فمنذ بواكير الفكر الفلسفي كانت العدالة حاضرة في طروحات اغلب الفلاسفة بدءاً من فلسفة افلاطون وارسطو مروراً بالعصور الوسطى وأصحاب العقد الاجتماعي مروراً بـ فلسفة الأنوار وصولاً الى الفلسفة الحديثة مع روسو وهوبز وكانط والتنظيرات الحديثة للعدالة في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعالمية، كانت تعنى في الغالب بالعدالة بين البشر وتنظر للعدالة وفق جدلية الفرد والدولة أو تسعى الى عدالة اجتماعية تعيد توزيع الموارد بشكل يكفل المساواة بين الطبقات الاجتماعية كافة، أي بمعنى اخر كان الشأن الانساني هو شغلها الشاغل في الأساس الأول، ووصفت بانها تسعى الى تحقيق مطالب اجتماعية لفئة مستضعفة ضد فئة أخرى تستأثر بالامتيازات، وهو ما جعل تلك المطالب تقترن بالحركات النضالية الشعبية والفكرية والسياسية في كل عصر من العصور. ومع نهايات القرن العشرين حدث تحول ابستمولوجي في مفهوم العدالة، أعاد نقل مركزية الانسان في معادلة العدالة الى مركزية الحياة التي تشمل كل الكائنات الحية التي تمتلك احقية حق الوجود، ونقل مطلب العدالة من تحقيق الموازنة بين الافراد فيما بينهم وبين الفرد والدولة الى الموازنة بين الكائنات الحية بحسب موقعها في النظام الحيوي، وانتقلنا من العدالة القانونية والأخلاقية الى العدالة الطبيعية التي تشمل فكرة الواجب الأخلاقي فيها كل ما هو انساني وغير انساني.

تعّد قضايا البيئة من بين أبرز ميادين العدالة في العصر الراهن، بوصفها فضاءً تتقاطع فيه مع مفهوم التنمية والسلطة والاستخدام البشري للطبيعة، ومع التحولات العلمية والتقنية، التي تتزايد حدة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات.

لقد استدعيت الفلسفة مرة أخرى بكل ادواتها ومفاهيمها بقوة الى ميدان جديد يركز على مسائل مختلفة، تعنى بجودة البيئة وتفاوتها، وتتناول الأضرار الناجمة والمتفاقمة بفعل الممارسات البشرية، مقابل المنافع البيئية التي تحمي الرفاه الإنساني وتعززه، لقد اخذت الفلسفة تعالج مفهوم العدالة وفق ادواتها ولكن بمنهجية مختلفة طلباً لهدف مختلف، حيث لم تعّد غايتها تحقيق توزيع عادل للموارد وللحقوق القانونية في المجتمع، بل وسعت مطلب العدالة ليشمل تحقيق العدالة الإجرائية البيئية، بمعنى اخر اخذت نظرية العدالة التوزيعية وطبقتها على العلاقة بين الانسان والطبيعة.

المبحث الأول: الجذور الحداثوية للعدالة البيئية:

في عالمنا المعاصر المفعم بالصراعات والتفاوتات الاجتماعية والتنوّع الثقافي، بات فهم مفهوم العدالة يشكل مهمة فكرية وإنسانية ملحة. تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة شاملة لمفهوم العدالة في مختلف التقاليد الفلسفية، بغية الكشف عن تنوّع دلالاته وتشخيص عناصره المشتركة في الوعي الإنساني عبر العصور.

المقصد الأول: العدالة في فلسفة هوبز: من قانون الطبيعة إلى سلطة الدولة المدنية

سنحاول ان نتداول العدالة في الفلسفة الحديثة وقوفاً عند أبرز تلك الشخصيات الفلسفية ثم سنحدد القاسم المشترك بين تلك الطروحات ومن ثم نبين أثرها على مفهوم العدالة البيئية.

وأول تلك الشخصيات هو **توماس هوبز** حيث تحتلّ فكرة العدالة موقعاً مركزياً في الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، وتشكل نقطة تحوّل في تاريخ الفكر السياسي الحديث. فقد نقل هوبز النقاش من تصوّرٍ يقوم على افتراض التفاوت الطبيعي الجذري بين البشر بما يبرّر أشكال الظلم وعدم المساواة في البنى الاجتماعية والقانونية، إلى رؤية جديدة تجعل من كل مظاهر الظلم في المجتمع المدني ظواهر قابلة للمساءلة والتبرير. ويعود ذلك إلى مبدأ المساواة الطبيعية بين البشر، وإلى ما يمتلكه كل فرد من حقوق متكافئة يستمدّها من الطبيعة ذاتها، الأمر الذي يجعل أي انتقاص من هذه الحقوق بحاجة إلى تبرير قانوني أو سياسي أو اجتماعي [1].

اعتقد هوبز ان للعدالة ارتباطا وثيقا بالقانون المدني فـالقانون المدني من وجهة نظره عبارة عن أوامر تأخذ شكلاً مكتوباً أو توجيهات، تجعل الافراد ملزمين باحترامها لأنهم أعضاء في دولة، وبذلك فالعدالة لا تتحقق الا ضمن إطار الدولة فالدولة هي الجسم السياسي والقانوني الي يمكن العدالة من التحقق، يرى هوبز انه لا يمكن الحديث عن العدالة الا بوجود قوانين تحدد الانصاف، وتمنح كل فرد ما يستحقه من مكافآت من الثروة والمال والوظائف تسمى بـالقانون المدني [2]. وتستمد هذه القوانين قوتها من الدولة، ويعّد الحاكم هو الممثل الأعلى، لذا أي انتهاك للقوانين يعّد جريمة وانتهاك صريح للعدالة، يشمل ذلك الافعال الضارة وكذلك كل الاقوال التي تحض على القتل او السرقة، حتى في حال عدم توفر القدرة في تنفيذها[3]، ان احترام القانون في نهاية المطاف يهدف الى ضمان الحقوق على المستويين الاقتصادي والذي يتمثل بتوزيع الثروات وعلى مستوى حتى العقوبات والجزاءات التي على الفرد ان يدفعها جراء ارتكاب الجرائم[4]، ويرى هوبز ان الجرائم على اختلافها ترتبط اساساً بسوء الفهم الناجم عن الجهل أو عن الاهواء الجامحة[5].

يميز هوبز بين الجرائم الخطيرة والأفعال الأقل خطورة، مشدداً على ضرورة وجود النية والتخطيط المسبق بمعنى ان مرتكب الجريمة على دراية كافية بالقانون، وبالتالي فإن فعله يعّد انتهاكا للقانون على خلاف الجرائم التي تتولد عن الانفعالات البشرية والشهوة، ان هذا التصور الذي ينطلق منه هوبز في نظريته عن العدالة والعقاب ينطلق من تصور معين للطبيعة البشرية ولكيفية فهمه لانفعالات النفس البشرية، فالأنانية والغضب سمة من سمات الطبيعة البشرية[6]، ويعتقد هوبز ان العدالة لا تتحقق الا داخل الدولة التي تحكمها القوانين، وان الدولة لا تلتزم بتطبيق مبادئ العدالة الا تجاه الافراد الذين يقبلون بالخضوع لسلطتها، فالعدالة تمنح المكافآت أو الهبات بموجب العقد الاجتماعي كتعويض عن الخدمات المقدمة للدولة[7]، ويقول هوبز "ان الطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد والفكر، بحيث انه وان وجد في بعض الأحيان شخص متفوق جسديا بصورة واضحة، أو يتمتع بفكر اسرع من سواه، غير ان الفارق بين رجل واخر ليس كبيرا لدرجة ان يزعم احدهم لنفسه اية فائدة لا يقدر اخر ان يطالب بها بالقدر نفسه، فبالنسبة الى قوة الجسد، ان الأضعف يملك القوة الكافية لقتل الأقوى، اما بحيلة سرية أو بالتحالف مع طرف اخر يتعرض لما يتعرض له هو من خطر" [8]. ويعد هوبز قانون الطبيعة هو منبع العدالة واصلها، وان العدل هو انجاز العهد وعدم كسره "في قانون الطبيعة هذا يكمن منبع العدالة واصلها فحيث لا يكون هناك عهد سابق، لا يكون

([1]) ينظر: هوبز، الليفياثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي، أبو ظبي، بيروت، ط1، 2011، ص141-142.

([2]) ينظر: المصدر نفسه، ص 133.

([3]) ينظر: المصدر نفسه، ص134.

([4]) ينظر: المصدر نفسه، ص135.

([5]) ينظر المصدر نفسه، ص135.

([6]) ينظر، رولز، جون: العدالة كإنصاف، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، ص22.

([7]) ينظر: ساندل، مايكل: العدالة (ما الصواب الواجب فعله؟)، ترجمة: وليد سحاته و(آخر)، دار الفرقد، دمشق، ط1، 2016، ص 85.

([8]) هوبز، توماس، الليفياثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حبيب، ص131.

قد تم تفويض أي حق، ويكون لكل انسان حق في كل شيء وبالتالي لا يمكن ان يكون أي فعل ظالما، اما حين يبرم العهد، وبالتالي فإن كل ما ليس ظالما هو عادل [1] فالعلاقة متوازية بين تطبيق العدل وعدم ننقض العهد.

يرى هوبز ان طبيعة العدالة قائمة على الحفاظ على العهود، فلا بد من سلطة مدنية كافية لإجبار الناس على حفظها، لذلك يقسم العدالة الى قسمين تعويضية وتوزيعية. فالعدالة التعويضية هي "عدالة المتعاقد، أي انجاز لوعد بالشراء والبيع، بالاستئجار والتأجير، بالإقراض والاقتراض، وبالتبادل والمضاربة وغير ذلك من أفعال التعاقد" [2]. اما العدالة التوزيعية فهي "عدالة الحكم، أي بعبارة أخرى فعل تحديد ما هو عادل" [3].

المقصد الثاني: مرتكزات العدالة عند روسو: من الرأفة الطبيعية إلى الإرادة العامة

لقد شدد جان جاك روسو على أهمية المساواة بين الناس ورفض كل أشكال الامتياز وعدم المساواة، حيث يشير في كتابه (خطاب في أصل التفاوت وفي اسسه بين البشر في عام 1755) حول أصل التفاوت بين البشر، وهل يجيزه القانون؟ تجدر الإشارة هنا الى ان روسو لم يقدم في هذا الخطاب علاجاً لمشكلة التفاوت. بل كان الخطاب مجرد تشخيص للمشكلة، اما الحل (العلاج) فقد جاء في كتابه العقد الاجتماعي وكان الحل سياسياً [4]، ورأى أن العدالة تتمثل في التزام متبادل بين الجمهور والافراد وكون كل فرد متعاقد مع نفسه ملزماً بعلاقتين: كعضو للسيد نحو الافراد، وكعضو للدولة نحو السيد، ان تكافؤ الشروط لجميع أفراد المجتمع يمكن كل إنسان من تحقيق إمكاناته الوصول إلى السعادة [5]. وبذلك نظر روسو إلى العدالة بوصفها مبدأً تأسيساً يجب أن يضمن المساواة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع على أساس عقدٍ اجتماعي جامع وشروط متكافئة.

لقد تصور روسو ان هناك نوعين من التفاوت في الجنس البشري: "النوع الأول طبيعي لأنه من وضع الطبيعة، وبقوم على الاختلاف بين الاعمار والصحة وقوى البدن وصفات النفس او الروح والثاني هو ما يمكن ان أعدوه التفاوت الادبي أو السياسي.. ويتألف هذا النوع من مختلف الامتيازات كأن يكون أكثر ثراءً أو قوة، أو يكون في وضع ينتزع فيه الطاعة"[6].

ان فكرة العدالة عند روسو تحتل مكانة مركزية في فلسفته، فقد اعتقد ان حالة الطبيعة الأولى كانت حالة من الجهل التام، حيث لم تكن لدى الانسان البدائي أفكار حول الخير والشر والصواب والخطأ، والسبب انه لم يكن ثمة حاجات كثيرة يمكن ان تنشأ منها علاقات متعددة بين الافراد، فالإنسان البدائي كان يعيش منعزلاً، ولم يكن بحاجة الى باقي الافراد، وبالتالي كان في بعد عن القوانين التي من شأنها ان تنظم علاقاته بين الافراد افترض روسو ان الناس بطبيعتهم احرار ومتساوون ولكن بما ان طبيعة الانسان تنحدر نحو الانانية والذاتية فإن ذلك يحدث اختلالاً في الوضع، بما ان الفرد لا يعمل لصالح الانانية. ويتصور روسو ان حالة الطبيعة في شكلها البدائي الأول خالية من القوانين التي توجه الافراد، لكن على الرغم من غياب قوانين المدينة، الا ان هذا الانسان كان لديه إحساس ذاتي وميل طبيعي نحو العدالة ونبذ الظلم ويعبر عن هذه الفكرة عبر مفهوم الرأفة والتحنن، والذي كان يحل محل القوانين، اذ كان يمنع الانسان من الاعتداء على انسان آخر لدرجة ان كل انسان كان يرى في الظلم الواقع على احد خطراً لا يقل عن الظلم الذي يمكن ان يقع عليهن وهو يصف روسو هذه الرأفة شوراً طبيعياً يساعد على البقاء وهي تقوم مقام القوانين والعادات والفضيلة [7] ، اذن البديل عن القانون من وجهة روسو هو العاطفة (الرحمة أو الرأفة) التي تملأ شعورهم، لذلك فهي تعبر عن الميل الطبيعي نحو الحرية؛ ولكن هذه العاطفة غير كافية لتحقيق الطمأنينة والاستقرار، كذلك فهي عاجزة عن تحقيق السعادة، لان السعادة أصبحت مرتبطة بامتلاك الأشياء، لا بالشعور العاطفي، وهنا نصل الى الخطوة الأولى للخروج من الوضع الطبيعي الى الوضع الاجتماعي. يقول روسو: "هذا هو انفعال الطبيعة الخالص السابق لكل تأمل، وهذه هي قوة الحنان الطبيعي الذي لم يكد افسد الاخلاق يقضي عيله"[8]. فظهور الملكية أو التملك هو الأساس الذي يقوم عليه الوضع الجديد، لذلك فعلى الانسان ان يتكيف مع

([1]) ينظر: المصدر نفسه، ص151.

([2]) المصدر نفسه، ص157.

([3]) المصدر نفسه، 157.

([4]) ينظر، رولز، جون: العدالة كإنصاف، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، ص26-27.

([5]) ينظر، روسو، جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: جان جاك روسو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2018، ص42.

([6]) روسو، جان جاك، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص29.

([7]) ينظر: المصدر نفسه ص50.

([8]) ينظر: المصدر نفسه، ص49.

التحديات الجديدة التي كانت غائبة في الحالة الطبيعية، يقول روسو: "يولد الانسان حراً، ويوجد الانسان مقيداً في كل مكان، وهو يظن انه سيد للآخرين، ويكف وقع هذا التحول؟ أجهل ذلك، ومال الذي يمكن ان يجعله شرعياً؟ أراني قادراً على حل هذه المسالة. وهو يظل عبداً أكثر منهم، وأحسن من ذلك ان يخلع الخير النير عنه عندما يستطيع صنع ذلك، وذلك لأنه باسترداده حريته لذات الحق الذي نزعت به ومنه اما ان يكون معذوراً باستردادها، واما ان نزعوها منه فمعذورون في ذلك، غير ان النظام الاجتماعي حق مقدس يصلح قاعدة لجميع الحقوق الأخرى، ومع ذلك فإن هذا الحق لا يصدر عن الطبيعة مطلقا، وهو اذن قائم على عهود، والموضوع هو ان تعرف هذه العهود"[1]. يتضح من هذا النص لروسو ان الحرية تبقى مرهونة بالعهود التي يقيمها الافراد فيما بينهم، فالإرادة الفاعلة التي تلتزم بتلك العهود حلت محل الطبيعة، وحلت محل الغريزة الاحكام العقلية التي وضعت قواعد تتلاءم مع متطلبات العيش المشترك، وهو ما تمثل بالعقد الاجتماعي الذي وضعه روسو، فالهدف والغاية من العقد الاجتماعي هو تحقيق العدل والمنفعة لكل الافراد، هو كالشركة التي تدافع عن الشركاء بكل ما لها من قوة، ولكن لكل مشترك في هذه الشركة الحرية الكاملة في جميع اختياراته. فالهدف من العقد الاجتماعي هو طرح روسو فكرة بديلة لمبدأ الرأفة بحيث تغدو مسالة التمسك ومحبة النظام السياسي والدولة البديل العقلي الذي لا يتحقق الا بانسجام بين كل أعضاء المجتمع لأنه يكفل الحرية والمساواة لكل الافراد. ويرى روسو ان القانون الذي يتـأسس على المساواة يستحيل ان يظلم، وذلك لان الإرادة التي وضعته تهدف الى تحقيق العدل، وذلك لأنها إرادة عامة، وتعلو على الجميع وكذلك فهي تستمد شرعيتها من العقل، فالعدالة لا يمكن تحقيقها خارج العقل، وان الحرية والإرادة الحقيقية مصدرها الذات العاقلة.

ان تقديم جان جاك روسو لمبدأ الرأفة في نظريته عن العقد الاجتماعي يمثل تصوراً اولياً للانتقال مبدأ الرأفة الطبيعية بوصفه أساساً أولياً للأخلاق إلى مبدأ مدني أكثر نضجاً يتمثل في التمسك بالقوانين والنظام العام الذي هو جزء من الإرادة العامة. وهذا التحول انتقل من الأخلاق القائمة على العاطفة إلى أخلاق مدنية قائمة على القانون، وهو ما شكل جذر مهم في تطور العدالة البيئية المعاصرة؛ حيث إن حماية البيئة ليس مجرد دعوة للحفاظ على الأنظمة الحيوية وحمايتها من التدهور البيئي، بل أصبحت حاجة تستدعي وضح محددات قانونية توجه سلوك الأفراد والجماعات والدول، فالصلة وثيقة بين رؤية روسو هذه وبين العدالة البيئية، وان الإرادة العامة التي يسعى روسو إلى ترسيخها تتجسد بوضوح كبير في التشريعات البيئية التي تهدف إلى صون الطبيعة وضمان استدامتها بوصفها جزءاً من المصلحة المشتركة.

وهكذا، فإن الانتقال من الرأفة الطبيعية إلى محبة النظام يعكس في جوهره انتقال من مشاعر فردية تتعاطف مع الطبيعة إلى مسؤولية قانونية ملزمة للجميع، بوصفها شرطاً لاستمرار الحياة المدنية ذاتها.

المقصد الثالث: كانط والعدالة الكونية: أسس الواجب الأخلاقي ودلالاته في العدالة البيئية المعاصرة

أما إيمانويل كانط، الفيلسوف الألماني الذي يعّد واحداً من أبرز وأكبر فلاسفة العصر الحديث وفلاسفة عصر الأنوار، فقد رأى أن العدالة تكمن في الالتزام بالمبدأ الأخلاقي القطعي (الواجب الأخلاقي المطلق) الذي يوجب على الإنسان أن يتصرف وفق القواعد التي يمكن أن تصبح قوانين عامة، اذ كان كانط ينطلق في فلسفته الأخلاقية من القاعدة الشهيرة "افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي كل انسان سواك بوصفها دائماً وفي نفس الوقت غاية في ذاتها، ولا تعاملها ابداً كما لو كانت مجرد وسيلة"(2)؛ أي إذا كان كل إنسان يتمتع بقيمة مطلقة تفرض احترامه وعدم معاملته كوسيلة، فإن نظريته في العدالة لا تمانع من وجود تفاوتات خاصة، عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمكافآت التي تمنحها المؤسسات للأفراد؛ فخارج الدولة لا يمكن الحديث عن عدالة بالمعنى القانوني؛ ذلك أن العدالة تفترض وجود قيود على الحرية الخارجية للمواطنين، حتى لا تتحول إلى وسيلة لتهديد وانتهاك حرية غيرهم، يمكننا إذن أن نميز في نظرية كانط للعدالة، بين العدالة بمعناها العام، والتي هي وفق تصوره ليست سوى تمتع الفرد بالحرية مع احترام حق الغير في التمتع بحق مماثل، وانطلاقاً من هذه الفكرة، يصف كانط تعريفه للمجتمع العادل، بالقول انه ذلك المجتمع الذي يحترم أفراده على نحو متبادل بعضهم حقوق بعض؛ ويحرص على عدم انتهاك حقوقه(3).

إن العدالة عند كانط تقوم على تصور للأفراد على أنهم متساوون؛ أي إنهم جميعاً مؤهلون لعدم الخضوع لقيود يفرضها عليهم الآخرون بالقدر نفسه الذي لا يخضع فيه الآخرون لقيود يمكن أن تفرض عليهم، تقتضي العدالة إذن معاملة الناس بطريقة متساوية أمام القانون دون حيف أو تمييز، دون أن يعني ذلك مساواة في المستحقات المادية والمكافآت؛ وذلك أن القانون؛ إذ يتأسس على فكرة المساواة، فإنه في نفس الوقت يجب أن يضمن حق الأفراد في المنافسة العادلة للاستفادة من قدراتهم ومواهبهم المختلفة. وبعبارة أخرى، إذا كانت نظرية كانط في

([1]) روسو، جان جاك: العقد الاجتماعي، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص24.

([2]) كانت، ايمانويل، أسس ميتافيزيقا الاخلاق، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، مراجعة: عبد الرحمن بدوي، دار هنداوي، 2020، ص70.

([3]) ينظر: المصدر نفسه ص70-71.

العدالة تنص على ضرورة المساواة القانونية، فإنها تعترف باللا مساواة على مستوى الحقوق المادية؛ أي تلك الحقوق المرتبطة بالحيازات والاستحقاقات الناجمة عن إنجاز الوظائف المختلفة، أي أن العدالة تعني أن يتصرّف الإنسان على النحو الذي يود لو أن الجميع تصرفوا بمثله (1).

يرى كانط أن العدالة تنبع من مبدأ الواجب الاخلاقي الذي يجب أن يطبق على جميع البشر دون تمييز، فالعدالة حسب وجهة نظر كانط مبدأٌ أساسي ينبغي تطبيقه في جميع مجالات الحياة، استناداً إلى المبادئ العامة للأخلاق والقانون، والواجب الأخلاقي لا يستمد قيمته الحقيقية من التجربة، ولا نستطيع تبريره والاعتراض عليه من خلالها، لأنه يستمد قيمته من ذاته، لا يعتمد على الوقائع التجريبية. لذلك يرى كانط ان الإنسانية غاية في ذاتها "هذا المبدأ الذي بمقتضاه تعد الإنسانية وكل طبيعة عاقلة بوجه عام غايات في ذاتها (وهذا شرط أسمى يحد حرية الأفعال عند كل انسان) ليس مستعاراً من التجربة، أولاً بسبب كليته، لأنه ينبسط على جميع الكائنات العاقلة بوجه عام، فليس ثمة تجربة تكفي لتحديده، وثانياً لان الانسانية متمثلة في هذا المبدأ، لا كغاية للناس (غاية ذاتية) أعني موضوعاً يجعل منه المرء في الواقع غاية على هواه، ولكن كغاية موضوعية يجب ايا كانت الغايات التي نبتغيها"[(2)].

يقول كانط ان افعالنا بطبيعتها تنبع من الذات: "انني لأود حباً مني للإنسانية، ان أوافق على ان معظم افعالنا تتسق مع الواجب، لكننا إذا فحصنا عن كثب موضوع هذه الأفعال وغايتها لالتقينا في كل مكان بالذات العزيزة، التي لا تنهي دائما عن الظهور، فإليها تستند في معظم الأحيان الخطة التي تنجم عنها هذه الأفعال، لا الى الامر الدقيق للواجب، الذي يستلزم في معظم الأحيان انكار الانسان لذاته"[(3)].

ان مفهوم الحرية لدى كانط يحتل مكاناً مركزياً في نظريته للعدالة، اذ لا يرى في الحرية مجرد فعل للتخلص من القيود الخارجية التي تقيد تصرفات الانسان وتحد من سلوكياته، بل يعّدها أعمق من ذلك بكثير، فجوهر الحرية يكمن في استقلال الإرادة، أي في الخضوع للقوانين التي يسنها لنفسه بعقله وبإرادته الحرة، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين.

لقد خلق كانط نقلة نوعية في مفهوم العدالة، حيث منح العدالة طابعاً كلياً أخلاقياً، إذ جعلها تجسيداً للواجب الأخلاقي المطلق، القائم على احترام الكرامة الإنسانية في كل إنسان، وعدم معاملته كوسيلة بل كغاية في ذاته.

المستخلص:

لايزال مفهوم العدالة أحد أكثر المفاهيم الفلسفية مركزية في الفكر الإنساني، وقد شكّل عبر التاريخ محوراً للتأملات الفلسفية والأخلاقية والسياسية وحتى الاجتماعية والنفسية، وكان يُنظر إلى العدالة بوصفها فضيلة أخلاقية وميزاناً يحكم علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين، أما في العصور الحديثة فقد غدت العدالة مبدأً تأسيسياً لتنظيم المجتمع والدولة، يرتكز على الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي والعقل الأخلاقي.

وقد شكلت طروحات هوبز نقطة تحول في فهم العدالة، فك رباطها بالطبيعة البشرية وربطها بوجود الدولة والقانون المدني، إذ لا تتحقق العدالة لديه إلا داخل منظومة سياسية تفرض القوانين وتضمن حفظ الحقوق، فالقانون هو ما يمنح الفعل صفة العدل أو الظلم.

بينما **روسو** فقد اخذ العدالة الى بعد اجتماعي-أخلاقي قائم على المساواة والحرية، معتبراً أن العدالة الحقيقة لا تنشأ إلا من الإرادة العامة والعقد الاجتماعي الذي يؤسس للمساواة بين البشر.

وجاء إيمانويل كانط ليمنح العدالة طابعاً كلياً أخلاقياً، إذ جعلها تجسيداً للواجب الأخلاقي المطلق، القائم على احترام الكرامة الإنسانية في كل إنسان، وعدم معاملته كوسيلة بل كغاية في ذاته. فالعدالة لديه مبدأ عقلي شمولي يتجاوز التجربة ويستند إلى القوانين الكونية للعقل.

إنّ هذا التطور الفلسفي في العدالة، وانتقالها من العدالة بوصفها نظاماً قانونياً عند هوبز، إلى كونها عقداً اجتماعياً عند روسو، ثم مبدأً أخلاقياً كونياً عند كانط ـ مهّد الطريق لتوسيع مفهوم العدالة في الفكر المعاصر ليشمل **العدالة البيئية**، إذ لم تعد العدالة تُقاس فقط بعلاقات البشر فيما بينهم، بل بعلاقة الإنسان بالعالم الطبيعي من حوله.

وسنلاحظ ان الفكر البيئي المعاصر يستلهم من طروحات فلاسفة الحداثة تصوراته عن العدالة، حيث سنجده يستحضر فكرة كانط عن العدالة وكيف ربطها بالكرامة والواجب، ويوظف تصور هوبز عن التوازن والمساواة، ويطور فكرة التعاقد الاجتماعي لروسو لتكون إطار

---

(1) جونستون ، ديفيد: مختصر تاريخ العدالة، تر: مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص191.

(2) المصدر نفسه، ص193-194.

(3) كانط، امانويل، مقدمة لكل ميتافيزيقيا مقبلة ممكن ان تصير علما، ترجمة: نازلي إسماعيل حسين وآخر، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص247.

كوني مؤسساتي وقانوني يحمي النظام البيئي العالمي العام، ليصبح العدالة تجسيداً لفكرة العدالة الشاملة التي تراعي حقوق الإنسان والطبيعة معاً، وتحقق تناغماً بين الوجود الإنساني والمنظومة الكونية.

المبحث الثاني: العدالة البيئية والإيكولوجية: نحو إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والطبيعة

ان اهم ما يميز الحديث عن العدالة في الحداثة وما قبلها انها اهتمت بالعلاقة بين البشر وكيف تتفاعل بين افراد المجتمع، واقتصرت على مطالبة أفراد من المجتمع افراد آخرين بحقوقهم، اما بسبب أفعال أو نيات ينظر إليها على أنها ظالمة أو مجحفة [1].

كما ذكرنا سابقاً إنّ النضال من أجل العدالة يمثل انعكاسا لمشكلات قديمة وجديدة، وان معانيها تتجدد في كل عصر، لقد اعيد استحضار المفاهيم الفلسفية للعدالة، نظراً لطبيعة العدالة المتغيرة، واعيد تعريف وتوظيف تلك المفاهيم لتصبح موضوعاً للجدل والنقاش الفلسفي والسياسي في قضايا البيئة وبشكل مكثّف في العقود الأخيرة، فـ مفهوم **العدالة البيئية** لا يمكن النظر إليه بوصفه شعاراً نضالياً أو مطلباً اجتماعياً فحسب، بل هو في جوهره فكرة فلسفية تنبثق من التساؤل حول معنى العدالة ذاتها حين تُنقل من المجال الإنساني إلى المجال الكوني والطبيعي، تتقاطع قضاياها مع مفاهيم كثيرة مثل التنمية والسلطة والاستخدام البشري للطبيعة، والسياسة والاقتصاد. ومع التحولات العلمية والتقنية، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات الواحدة وفيما بينها، أعيد تعريف طبيعة المخاطر والأضرار، وبالتالي صيغت نداءات جديدة للعدالة ومن بين هذه الصيغ برز مفهوم **العدالة البيئية** [2].

تركز مفاهيم العدالة البيئية على مسألة توزيع جودة البيئة وتفاوتها، وعلى الأضرار الناجمة عليها بفعل الممارسات البشرية، مقابل المنافع البيئية التي تحمي الرفاه الإنساني وتعزّزه. في هذا الإطار، تُرفع المطالب باسم (ضحايا البيئة)، أي أولئك الذين تضرروا من عملياتٍ طبيعية، أو من عملياتٍ بشرية تتوسطها البيئة الطبيعية، أو من القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الموارد البيئية [3].

يمكن النظر إلى العدالة، بمعناها الضيق، بوصفها مسألة توزيعٍ عادل أو جائر لجودة البيئة، شأنها شأن أي موردٍ اجتماعي آخر، إذ تتأثر بها حياة الأفراد ونوعية بيئتهم بصورة مباشرة. أما في معناها الواسع، فإن العدالة البيئية تمتد لتتصل بمسائل العدالة الاجتماعية الأشمل، التي تراجع الترتيبات المؤسسية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمعات، بل وعلى نطاق العالم بأسره. وتتميز هذه التوزيعات أو الاختلالات بأنها ذات أبعادٍ مكانيةٍ وزمانيةٍ معاً [4].

إنّ العدالة التي تعنى بالعلاقات بين البشر حظيت باهتمام الباحثين والمنظرين بشكل عام، غير أن الوعي المعاصر أخذ يوسع دائرة العدالة لتشمل ابعاداً اخرى تشمل علاقتنا نحن البشر بالعالم الطبيعي نفسه، وقد تم التميز مؤخراً بين هذين البعدين، فأطلقا على الأول اسم "العدالة البيئية"، وعلى الثاني "العدالة الإيكولوجية"، مع تأكيدهما أن كليهما وجهان لعلاقةٍ واحدة [5].

العدالة الإيكولوجية :هي مفهوم فلسفي وأخلاقي يذهب أبعد من فكرة العدالة البيئية التقليدية، إذ لا يقتصر على العلاقات بين البشر فيما يخص توزيع الموارد والمخاطر البيئية، بل يتناول العلاقة بين الإنسان وسائر الكائنات الحية والنظام البيئي بأكمله بوصفها علاقة قائمة على الحقوق والمسؤوليات المتبادلة داخل شبكة الحياة (6)، يمكن تلخيص ابعاد العدالة البيئية بالنقاط الآتية (7):

([1])see, Zdzisław Kieliszek, justice in different traditions of philosophy, European Chronicle Journal homepage: Vol. 9. No. 2. 2024, p.29.

([2])Ibid, p.27.

([3]) Harvey, Justice, Nature and the Geography of Difference vol. 163, Blackwell Publishing Ltd, 1997 ,320 p.

([4])Ibid, p.320.

([5])see, F. Biermann, A. Kalfagianni, From environmental to comate justice: compare change and the discourse of environmental justice, Wiley Interdiscip. Rev. Clim. Chang, (2014) p.-374.

([6]) see, Ibid, p, p.375.

([7]) Ibid, p.375-376.

1. اتساع دائرة العدالة: العدالة الإيكولوجية ترى أن العدالة لا تخص البشر فقط، بل تشمل الكائنات الأخرى والأنظمة البيئية (كالمحيطات، الغابات، الأنهار، الهواء)، أي إنها تطالب بالاعتراف بـ القيمة الجوهرية للطبيعة وليس مجرد قيمتها النفعية للإنسان.

2. مبدأ القيمة الذاتية للحياة: تفترض أن لكل كائن حي، ولكل مكون طبيعي (حتى غير الحي أحياناً كالأرض والماء)، قيمة في ذاته، وله حق في الوجود والازدهار، بغض النظر عن فائدته للبشر.

3. المسؤولية الأخلاقية للإنسان: الإنسان ليس سيد الطبيعة بل جزء منها، وعليه مسؤولية أخلاقية في حماية النظم الإيكولوجية والحفاظ على توازنها، لأن الإضرار بها هو إخلال بنظام العدالة الكوني.

4. من العدالة البيئية إلى الإيكولوجية: بينما تركز العدالة البيئية على (من يتحمل التلوث أو يستفيد من الموارد) ؟، فإن العدالة الإيكولوجية تبحث في الحق الأخلاقي للطبيعة نفسها؟ وفي الكيفية التي نحافظ فيها على استمرارية الحياة المشتركة؟

5. البعد الفلسفي والسياسي: تدعو العدالة الإيكولوجية إلى إعادة صياغة مفهوم (الحق) و(العدالة) في الفلسفة السياسية بحيث يشمل غير البشر، وهو ما نادى به مفكرون مثل: ألدُو ليوبولد في كتابه أخلاقيات الأرض، وأرفنغ ليزلي كالِكوت وبيتر سينغر وهولمز رولستون الثالث وآخرين غيرهم.

بعبارة موجزة: العدالة الإيكولوجية هي عدالة كوكبية تشمل الإنسان والطبيعة معاً، وتهدف إلى تحقيق التوازن الأخلاقي بين حاجات الإنسان وحقوق البيئة في البقاء والازدهار.

إنّ تعدد هذه الابعاد يرتبط بتعدد الدلالات المفاهيمية للعدالة البيئية، الأمر الذي جعل منها مفهوماً يمتاز بالسيولة والتشتت، وعلى الرغم من التشتت في الدلالات فإن هذا ينفي أن العدالة البيئية قد شكلت أحد أكثر المفاهيم قدرةً على الربط بين الأخلاق والسياسة والطبيعة، بين الإنسان والعالم الذي يعيش فيه.

اما تاريخية الوعي بالعدالة البيئية ظهر ضمن سياق سياسي واجتماعي ظهر في أمريكا مع بدايات ثمانينيات القرن الماضي، حين ظهرت قضايا التمييز العرقي والاقتصادي مداخلة مع قضايا التلوث البيئي، فانبثق عن ذلك خطاب سياسي واجتماعي جديد يرى أنّ الظلم البيئي ليس مجرد تجاوز على الطبيعة، بل هو قبل ذلك تجسيد للطبقية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في توزيع الأضرار البيئية ومنافعها. وهكذا تحوّل الوعي البيئي من حماية الطبيعة في ذاتها إلى مسائل تبحث في العلاقة غير المتكافئة بين الإنسان والإنسان داخل البيئة ذاتها [1].

لقد وضع مفكرو تيار العدالة البيئية مطلباً إصلاحياً في السياسات البيئية، ابتدأ من محاولة إعادة تعريف للعدالة في حدّ ذاتها، من حيث كونها تتجاوز بعدها التوزيعي إلى بعدها الإجرائي والأخلاقي. فهي تسائل: من يتحمل الأعباء البيئية؟ ومن يمتلك الحق في المشاركة في اتخاذ القرار البيئي؟ ومن يُمنح الصوت في النقاش حول المصير الإيكولوجي للكوكب؟ هذه الأسئلة أعادت صياغة مفهوم العدالة بوصفها عمليةً تشاركيةً في إنتاج القرار والمعنى، لا مجرد توزيعٍ للمنافع والأضرار [2].

ومن منظور فلسفي بسيط، يمكن القول ان العدالة البيئية تمثل "تحولاً نوعياً في نظرة الإنسان إلى موقعه داخل منظومة الطبيعة، إذ انتقل من رؤية تتمحور حول الإنسان بوصفه مركزاً للعالم، إلى رؤية علائقية بحتة، تعد الطبيعة شريكاً للإنسان في الوجود، لا مجرد مورد للاستغلال أو أداة للاستخدام والاستهلاك فقط، فهي بهذا المعنى، تمثّل تحولاً في (البراديغم الإيكولوجي) نفسه، إذ لم تعد البيئة موضوعاً للسيطرة، بل مجالاً للتعايش والتكافؤ الوجودي بين الإنسان والكائنات الأخرى. إنها فلسفة الاحترام المتبادل بين الكائنات، لا فلسفة الهيمنة من أجل البقاء [3]. ولو حاولنا تحليل العدالة البيئية سنجد انها مرتبطة في بعدين رئيسين منذ نشأتها الأولى ثم اضيف اليها لاحقاً بعد ثالث يوصف بالعدالة الانطولوجية، وهذه الابعاد مترابطة [4]:

---

(1) Harvey, Justice, Nature and the Geography of Difference vol. 163, Blackwell Publishing Ltd, 1997, p.320.

(2) Ibid, p.320.

(3) Zdzisław Kieliszek, justice in different traditions of philosophy, p.29.

(4) Harvey, Justice, Nature and the Geography of Difference vol. 163, p.320.

1. العدالة التوزيعية، التي تتعلق بتوزيع المنافع والأعباء البيئية بشكل منصف بين الأفراد والجماعات.

2. العدالة الإجرائية، التي تتمثل في المشاركة الفعلية والمتكافئة في اتخاذ القرار البيئي.

3. العدالة الأنطولوجية، وهو الاعتراف بكرامة الكائن الطبيعي ذاته بوصفه طرفاً في شبكة الوجود، له (حق في الوجود السليم) كما للإنسان حق في الحياة الكريمة، بهذا المعنى تصبح العدالة البيئية امتداداً لمفهوم العدالة الكونية، وإحياء لمبدأ الانسجام الكوني الذي يُعيد وصل الإنسان بعالمه.

وفي الختام، فإن العدالة البيئية في بعدها الفلسفي ليست مطلباً آنياً لمعالجة أزمة بيئية فحسب، بل هي **رؤية للعالم** تنشد إقامة علاقة متكافئة بين الإنسان والطبيعة، وبين الأفراد أنفسهم في ضوء هذا التكافؤ. إنّها دعوة لإعادة صياغة مفهوم العدالة بحيث لا يكون محصوراً في المجتمع البشري، بل ممتداً إلى الكينونة بأسرها، حيث تتساوى الحقوق في الوجود والحياة والسلام.

المبحث الثالث: التصنيف المفاهيمي للعدالة البيئية في الميدان العملي ومضاداتها:

يمكن تصنيف العدالة البيئية إلى ثلاثة أنماط عملية رئيسة: **وقائية، وتصحيحية، وجزائية**، فالعدالة **الوقائية** تتسم بطابعها الاستشرافي الذي يهدف إلى منع الأضرار البيئية قبل وقوعها. وتتجلى تطبيقاتها في القانون الدولي والسياسات البيئية الوطنية. ومن أبرز أمثلتها المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم لعام 1972، والمبدأ 2 من إعلان ريو لعام 1992، اللذان يؤكدان حق الدول في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها التنموية والبيئية، شرط ألا يترتب على ذلك ضرر لبيئة الدول الأخرى أو البيئة المشتركة للبشرية جمعاء، أما العدالة **التصحيحية**، فتركز على معالجة حالات الظلم البيئي وتعويض الأضرار الناتجة عنه، في حين تتجسد العدالة **الجزائية** في فرض الغرامات والعقوبات الجنائية ضد المخالفين للأنظمة البيئية مثل وكالة حماية البيئة [1].

ترتكز العدالة البيئية في جوهرها على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الأسس النظرية والعملية لضمان تحقيق الإنصاف في التعامل مع القضايا البيئية، ويمكن تلخيص أبرز هذه المبادئ بما يأتي: [2]:

1. ضمان الحق في الحماية البيئية :أي التأكيد على أن لكل فرد الحق في بيئة صحية وآمنة، وأن هذا الحق يجب أن يكون مؤطراً قانونياً وممارساً بشكل فعال.

2. منع الضرر قبل حدوثه :أي تبني مبدأ الاحتراز البيئي، بحيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي أذى بيئي قبل وقوعه بدلًا من انتظار الضرر والتعامل معه لاحقاً.

3. تحويل عبء إثبات التلوث إلى الملوثين وليس السكان :أي تحميل المسؤولية للمصادر الملوثة، بحيث لا يُطلب من المجتمعات المتضررة إثبات الضرر أو التلوث.

4. إلغاء شرط إثبات النية في التمييز :أي عدم الحاجة لإثبات أن الضرر أو التمييز كان متعمدًا، إذ يكفي أن يكون هناك أثر فعلي على المجتمع المتضرر لتطبيق العدالة البيئية.

5. تصحيح الظلم القائم :أي اتخاذ خطوات عملية لمعالجة المظالم والاختلالات البيئية والاجتماعية الموجودة حالياً، بما يعالج عدم المساواة ويعيد التوازن للمجتمعات المتضررة.

في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وأمام التحديات البيئية العالمية، لم يعد الحديث عن العدالة البيئية يقتصر على توزيع الموارد والمنافع بين البشر فحسب، بل أصبح مرتبطًا بمسألة الاختلالات في القدرة على الوصول إلى البيئة والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بها. تظهر هذه الاختلالات أو ما يمكن تسميته بـ "مضادات العدالة البيئية" في عدة صور رئيسة، تعكس أبعاداً مختلفة للا

(1)European Commission, Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Establishing the Just Transition Fund (COM/2020/22 Final), Brussels, 2020.

(2)Zdzisław Kieliszek, justice in different traditions of philosophy, p.36.

مساواة بين الأفراد والجماعات، سواء على مستوى التعرض للمخاطر البيئية، أو توزيع الأضرار والمنافع، أو التأثير في السياسات البيئية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في طرق تحقيق العدالة البيئية لتشمل بعدي التوزيع والمشاركة على حد سواء [1]:

1. عدم المساواة في التعرض أو الوصول :أي التوزيع غير العادل لجودة البيئة بين الأفراد أو الجماعات (سواء على أساس اجتماعي أو عرقي أو إثني)، من حيث التعرض للمخاطر البيئية أو الوصول إلى الموارد البيئية. وتشمل هذه الفئة أيضًا تفاوت مستويات الهشاشة تجاه الكوارث البيئية وخطر التراكم المتعدد للآثار الاجتماعية والبيئية.

2. عدم المساواة في آثار السياسات البيئية :أي التفاوت في الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسات التنظيمية أو الضريبية، وليس فقط في توزيع المنافع أو الأضرار البيئية ذاتها.

3. عدم المساواة في الأثر البيئي :أي الاختلاف في حجم الضرر الذي تُلحقه الفئات الاجتماعية المختلفة بالبيئة تبعاً لمستوى الدخل أو أنماط المعيشة. وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا النمط بمصطلح "اللا مساواة الإيكولوجية.

4. عدم المساواة في صنع القرار البيئي :أي التفاوت في إمكانية المشاركة والتأثير في القرارات المتعلقة بالبيئة المحلية، وهو ما يعكس ضعف تمكين بعض الفئات في عملية صنع السياسات البيئية.

الخاتمة:

تبيّن من خلال هذا البحث أن مفهوم العدالة، منذ بواكير نشأتها الأولى، لم يكن ثابتاً أو منغلقاً، بل كان مفهوماً حيّاً يعيد إنتاج ذاته تبعاً لتحولات الوعي الإنساني ومسارات الفكر الفلسفي. فمن عدالة الحداثة التي انشغلت بتنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة، وتأسيس الحقوق المدنية والسياسية كما عند هوبز وروسو وكانط، إلى العدالة المعاصرة التي باتت تتجاوز الإنسان لتشمل غيره من الكائنات والأنساق الطبيعية، يمكن القول إن تطور مفهوم العدالة يعكس مسار الوعي الإنساني ذاته وهو ينتقل من مركزية الأنا إلى مركزية العالم المشترك.

لقد أسهمت الفلسفات الحداثوية في ترسيخ مبادئ أساسية للعدالة مثل الكرامة الإنسانية، الإرادة الحرة، التعاقد الاجتماعي، والتوازن بين الحقوق والواجبات. غير أن التحديات البيئية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة كشفت محدودية هذه الرؤية، ودعت إلى توسيع أفق العدالة ليشمل البيئة بوصفها كياناً له قيمة وحقوق، لا مجرد مصدر موارد أو مجال نفوذ بشري.

ومن هنا جاءت العدالة البيئية والإيكولوجية كتطور معرفي وأخلاقي نوعي، إذ نقلت العدالة من إطارها الإنساني الضيق إلى إطار كوني يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد مركزية:

1. البعد التوزيعي :ضمان توزيع عادل للمنافع والأعباء البيئية.

2. البعد الإجرائي :إشراك المجتمعات في القرارات البيئية بصورة عادلة ومتكافئة.

3. البعد الأنطولوجي :الاعتراف بقيمة الكائنات الطبيعية وحقها في الوجود والحماية والازدهار.

وبذلك تصبح العدالة البيئية رؤية فلسفية تعيد تشكيل علاقة الإنسان بالطبيعة على أسس أخلاقية جديدة توازن بين الحاجة البشرية والنسق الإيكولوجي الكوني، وترى أن الاستدامة ليست خياراً تقنياً بل التزاماً أخلاقياً يقوم على احترام الحياة بأشكالها كافة. إن هذا التحول يؤكد أن العدالة ليست مفهوماً مغلقاً، بل أفقاً قابلاً للتوسع، يتسع بقدر ما يتسع فهم الإنسان لذاته ولعالمه.

التوصيات

1. إعادة صياغة السياسات العامة وفق منظور عدلي بيئي :ضرورة إدماج مبادئ العدالة البيئية في التشريعات الوطنية واللوائح التنظيمية، بما يضمن حماية الموارد الطبيعية وتوزيعها بصورة متوازنة بين الأجيال.

2. تعزيز الوعي الأخلاقي البيئي: ادراج قيم العدالة البيئية في المناهج التربوية والبرامج الإعلامية والأنشطة الثقافية، بهدف ترسيخ علاقة مسؤولة بين الإنسان والطبيعة.

([1])Ibid, p.36.

3. إشراك المجتمعات المحلية في القرار البيئي: دعم آليات المشاركة المجتمعية في صنع القرار، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالموارد، التلوث، وإدارة المخاطر البيئية.

4. تبني مقاربة كونية للعدالة: اعتماد منظور شامل يرى أن حماية البيئة ليست شأناً محلياً أو قومياً، بل مسؤولية أخلاقية عالمية تستلزم التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية.

5. دعم البحوث الفلسفية المعاصرة حول البيئة: تشجيع الدراسات التي تربط بين الأخلاق البيئة، وتعزيز الحوار بين الفلسفة والعلوم الطبيعية من أجل صياغة نموذج معرفي يواكب تحديات العصر.

6. الانتقال من مركزية الإنسان إلى مركزية الحياة: إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية والاستهلاكية التي تضع الإنسان في مركز الكون، واستبدالها برؤية متوازنة تعترف بقيمة الطبيعة بوصفها شريكاً في الوجود.

References:

1. Biermann, Frank, and Aarti Kalfagianni. "From Environmental to Climate Justice: Climate Change and the Discourse of Environmental Justice." *Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change*, 2014.
2. European Commission. *Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Establishing the Just Transition Fund (COM/2020/22 Final)*. Brussels, 2020.
3. Harvey, David. *Justice, Nature and the Geography of Difference*, vol. 163, Blackwell Publishing Ltd, 1997.
4. Hobbes, Thomas. *Leviathan: The Natural and Political Foundations of the State's Authority*. Translated by Diana Habib Harb and Bushra Sa'b, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage (Kalima) and Dar al-Farabi, 2011.
5. Johnston, David. *A Brief History of Justice*. Translated by Mustafa Nasser, 'Aalam al-Ma'rifah Series, 2012.
6. Kant, Immanuel. *Groundwork of the Metaphysics of Morals*. Translated by Abdel-Ghaffar Makawi, revised by Abdel-Rahman Badawi, Hindawi, 2020.
7. Kant, Immanuel. *Prolegomena to Any Future Metaphysics That Will Be Able to Present Itself as a Science*. Translated by Nazli Ismail Hussein et al., Mouffem Publishing, 1991.
8. Kieliszek, Zdzisław. "Justice in Different Traditions of Philosophy." *European Chronicle*, vol. 9, no. 2, 2024.
9. Rawls, John. *Justice as Fairness*. Translated by Haidar Hajj Ismail, revised by Rabih Shalhoub, Center for Arab Unity Studies, 2009.
10. Rousseau, Jean-Jacques. *Discourse on the Origin and Foundations of Inequality among Men*. Translated by Paul Ghanem, edited and annotated by Abdelaziz Labib, Arab Organization for Translation, 2009.
11. Rousseau, Jean-Jacques. *The Social Contract*. Translated by Adel Zuyter, Hindawi Foundation, 2012.
12. Sandel, Michael. *Justice: What's the Right Thing to Do?* Translated by Walid Sahateh et al., Dar al-Farqad.